

الدرس (02) من شرح كتاب دليل الطالب

خالد المصلح

الحمد لله رب العالمين واصلی واسلم على البشیر النذیر والسراج المنیر نبینا محمد وعلى الله واصحابه ومن اتبع سنته واقتفي اثره باحسان الى يوم الدين اما بعد فكنا قد تكلمنا في الدرس السابق - 00:00:00

عن ما يتعلق اه المسعى الجبيرة وآ المؤلف رحمة الله اشترط لجواز المسح على الجبيرة ان تكون قد وضعت على طهارة هذا الشرط الاول والثاني الا الا تتجاوز محل الحاجة - 00:00:20

هذا الشرط الثاني فاذا كانت كذلك فان الواجب غسل الصحيح ومسح الجبيرة فان اختل شرط من هذين الشرطين وشار الى ذلك بقوله والا وجب مع الغسل ان يتيم لها ولا مسح - 00:00:46

ظاهر كلامه رحمة الله انه اذا اختل احد هذين الشرطين فان الواجبة الغسل مع التييم ولا مسح وهذا فيما اذا اختل واحد من هذين الشرطين بان وضعها على طهارة وتجاوزت موضع الحاجة - 00:01:12

او وضعها على غير طهارة ولم تتجاوز موضع الحاجة وهنا الواجب الغسل مع التييم ولا مسح و ذلك لقوله آ وجب مع الغسل ان يتيم لها ثم قال ولا مسح ما لم توضع - 00:01:40

على طهارة وتجاوز الم محل اي تتعدى الم محل فيغسل ويمسح ويتييم هنا موضع الاشكال قال ولا مسح يعني ولا يجب المسح ما لم توضع على طهارة وتجاوز الم محل فهم من كلامه ما لم توضع على طهارة - 00:02:04

وما لم تتجاوز الم محل فيغسل ويمسح ويتييم الاحوال اربعة فيما يظهر من كلام المؤلف رحمة الله وهي الحالة الاولى ان يضعها على طهارة ولا تتجاوز محل الحاجة فيغسل الصحيح ويمسح ولا تييم - 00:02:31

وهذا تقدم وهذا واضح في كلامه. الثانية ان يضعها على طهارة وتجاوز محل الحاجة فيغسل ويتييم قال في حاشية الدمام على دليل الطالب قال ويمسح فهم من كلام المؤلف انه يمسح في هذه الصورة - 00:02:58

اذا وضعها على طهارة وتجاوز محل الحاجة يعني اختل كم شرط شرط واحد وضع على طهارة وتجاوز الم محل فهنا ظاهر كلامه انه لا يجب الا الغسل والتييم لكن الدمامي في حاشيته قال - 00:03:29

آ قال في في حاشية قال الثانية اي السورة الثانية والثالثة وضع على طهارة وتجاوز محل الحاجة فيغسل ويمسح ويتييم اما الحالة الثالثة والرابعة فوضعها على على غير طهارة - 00:03:51

ولم تتجاوز موضع الحاجة او وضعها على طهارة على غير طهارة وتجاوز محل الحاجة هنا يجمع بين الغسل والمسح والتييم وهذا يعني فيه نوع من التشويش بعض الشيء على ما ذكر المؤلف رحمة الله هنا لانه هنا قال - 00:04:09

والا قول والا يشمل كم سورة الاصل انه يشمل ثلاث صور سورة اختلال واحد منها وصورة اختلال الجميع. تمام لكن هو قال والا وجوب مع الغسل ان يتيم لها فقط - 00:04:32

هذا يعم كل الصور الثلاثة الباقيه لكن لما قال ولا مسح ما لم توضع على طهارة وتجاوز الم محل فيغسل ويمسح ويتييم يعني قال ولا مسح ثم قال فيغسل ويمسح ويتييم - 00:04:52

فقوله ولا مسح هل هو تتمة الاول؟ احتمال انه تتمة الاول لكن قوله ولا مسح ما لم توضع ما لم توضع واضح ان المسح متصل بقول ولا مسح متصل بما بعده ثم قال ولا مسح ما لم توضع على طهارة وتجاوز الم محل فيغسل ويمسح ويتييم. والذي يظهر والله تعالى اعلم ان الذي

ذكره - 00:05:17

الدماني اقرب ما يقال لحل عبارة المؤلف وهو ان السور اربع سور او ان الاحوال اربعة احوال الاسوار اربعة صور او اربع احوال .
الصورة الاولى ما اذا وظع على طهارة ولم تتجاوز فالواجب الغسل والمسح فقط لا تيمم - [00:05:45](#)
الصورة الثانية ما اذا وضعتها على ما اذا لم توضع على طهارة وتجاوزت المحل فهنا ما اذا وظعها على طهارة وتجاوزت المحل فهنا
يمسح يغسل ويمسح ويتمم هذا اللي ذكره الدوماني - [00:06:08](#)
الثالث اذا وضعتها على طهارة على غير طهارة ولم تتجاوز على غير طهارة ولم تتجاوز فهنا الواجب الغسل والمسح والتيمم والرابع من
السور وضعتها على غير طهارة وتجاوزت محل ففي السورتين الاخيرتين يقول يغسل الصحيح ويتمم ولا يمسح - [00:06:33](#)
وعلى كل حال دعونا من هذه الصور التي فيها نوع من التشويش بناء على قال المؤلف حتى هنا في الحاشية يقول رحمة الله بعد ان
ذكر التلخيص قال والمراد انتهى ملخصا من كلام الشيخ عثمان النجدي ولم اجد كلامه في حاشيته على المدعى ولا في - [00:07:03](#)
كتاب هداية الراغب ونقل هذه الصور عنه الشيخ ابن مانع في حاشيته على دالة طالب صفحة اثنعش وكذا وجدتها في تعليق احدهم
على نسخة قديمة مطبوعة آآ من كتاب نيل المأرب وقفت عليها في مكتبة جامعة الملك سعود - [00:07:23](#)
يعني واضح انه في نوع من يعني التشويش في هذا التصوير وعلى كل حال الراجح في هذه المسألة انه لا يجمع بين المسح والتيمم
بل الواجب هو الغسل والمسح سواء وضعه على طهارة او لم يضعه على طهارة - [00:07:39](#)
وهذا مذهب المالكية وسواء تجاوزت محل الحاجة او لم تتجاوز محل الحاجة لان التيمم بدل في حال عدم التمكن من الغسل
والمسح واصل المسألة اصل المسألة مختلف فيها فالعلماء لهم في مسألة المسعي الجبيرة - [00:08:10](#)
عدا عدة مذاهب المذهب الاول ما ذكره المؤلف رحمة الله من انه يغسل الصحيح ويمسح آآ على الجبيرة وهذا مشهور مذهب
الحنابلة وقول عند المالكية وغيرهم الشافعية يرون ان الواجب المسح - [00:08:39](#)
والتييم والغسل في كل الصور بلا استثناء في جمع بين ثلاثة اشياء لحديث لرواية في حديث جابر الحنفية لهم قول وجوب
المسح وقول باستحباب المسح المالكية يرون ان الواجب الغسل - [00:09:01](#)
والتييم والغسل في كل الصور الظاهرية يرون ان الواجب الغسل ولا مسحة ولا تيمم وهذه الاقوال كلها تستند الى حديث جابر
تصحیحاً عندما صححه او اعتراضاً به عند من احتاج به مع مجموع ما ورد من الروايات في المسح - [00:09:33](#)
وما جاء عن الصحابة من الاثار الذي يظهر والله تعالى اعلم ان الاقرب من هذه الاقوال قولان اما القول بالغسل والتييم وهو مذهب
المالكية واما القول بالغسل والمسح وهو مذهب الحنابلة - [00:10:02](#)
والذي عليه الجمهور هو المسح مع الغسل الذي على الجمهور هو المسح مع الغسل وهو الاقرب اناسا برواية حديث جابر وما جاء من
الاحاديث الاخرى والاثار الاخرى في هذا وهو قول ابن عمر اما مذهب المالكية فهو فمبني على انه لم - [00:10:23](#)
قلت في المسح شيء وعن ابن عباس جاء التيمم والالية تعضد هذا المذهب حيث قال الله تعالى وان كنتم مرضى او على سفر ولم
تجدوا ماء فتيمموا وهذا نوع ما رام - [00:10:43](#)
يؤذن فيه بالتيمم لكن الجواب على هذا ان يقال ان التيمم انما يسار اليه فيما حال العجز عن الماء بالكلية اما العجز عن البعض فانه
يأتي بما يستطيع ويأتي البدن اذا كان المسح كما جاء في الحديث او يسقط - [00:11:03](#)
هذا ما يتصل بمسألة المسعي الجبيرة وهنا يعني يرد سؤال فيما يتعلق بما يكون من اللواصق التي تلتصق على حكمها حكم الجبيرة اذا
كان نزعها اه غير ممكن او يحصل به ظرر - [00:11:21](#)
لكن اشكال آآ ما يعرف لزقات الحمل منع الحمل هناك لصقات تلتصق في الجسم تلتصقها المرأة في جسمها تمنع الحمل هل هذه وطبعا
من شرط تفعيلها ومن شرط نفعها ان لا تنزع - [00:11:38](#)
فهل اذا اجنبت المرأة تعاملها معاملة الجبيرة فتمسح عليها ام ان آآ هذه اللزقات واللصقات لا تأخذ حكم الجبيرة للعلماء المعاصرین
قولان والذي يظهر لي ان الاصل انها لا تعامل معاملة جبيرة - [00:12:01](#)
لأن هناك بدائل عده لموضع منع الحمل من حبوب ولولب ونحو ذلك لكن من لا يتناسب معها اي مانع وكان المانع اه علاجيا المنع

للاجل العلاج او للاجل التضرر بكثرة الحمل - [00:12:23](#)

ففي هذه الحال تأخذ حكم الجبيرة. يعني لا نكون لا نقول هذا مطلقا في كل من وضعت المرأة منها من اللواصق او اللزقات انما في حال ان لا ينفع شيء من آآ وسائل المعن - [00:12:43](#)

وهناك ما يدعوا للملأ فهنا تأخذ حكم الجبيرة واما ما عدا هذا فلا تأخذ نعم هي لو وصلت الكلام ان الماء لا يصل الى ما تحتها في الجنابة اي نعم - [00:13:01](#)

هذا يأتي فيه ما ذكره الفقهاء مما اه يتعلق بالخفين اذا غسل الخفين عوضا عن مسحهما قالوا يكره ويجزئ يكره ويجزئه لان الفرض مسح والغسل زيادة فمثلك حبيرة قال رحمة الله باب نواقض الوضوء - [00:13:17](#)

النواقض جمع ناقض الاصل في النقض اطلاقه على ما يزال به البناء الحسي لكنهم استعملوه في ازالة والابطال المعنوي ومنه نواقض الوضوء سميت نواقض الوضوء لانها تبطله وترفع حكمه قوله رحمة الله وهي ثمانية - [00:13:38](#)

هذا بالنظر الى مجموعها وهي من حيث الاحكام تنقسم الى قسمين منها ما هو متفق وهي من حيث وهي من حيث الحكم تنقسم الى قسمين ما هو متفق عليه انه ناقض - [00:14:26](#)

وما هو مختلف فيه من حيث كونه ناقضا وقوله رحمة الله وهي ثمانية بالنظر الى التتبع والاستقراء والا ليس ثمة آآ نص جامع للنواقض وانما بالنظر الى مجموع ما جاءت به الدلة - [00:14:44](#)

اه هي ثمانية بدأ المؤلف رحمة الله المتفق عليه من النواقض وهو الخارج من السبيلين والمقصود بالسبيلين مخرج البول والغائط ودليل ذلك الكتاب والسنة والاجماع اما الكتاب قوله تعالى او جاء احد منكم من الغائط - [00:15:08](#)

والغائط يؤتى احد هذين الامرين لاحدى الحاجتين اما للتبول اواما التفوط ولهذا يستدل بالالية على النقض بالخارج من السبيلين واما السنة فحديث في الاحاديث في هذا عديدة منها حديث صفوان بن عسال - [00:15:43](#)

في المسح على الخفين حيث قال امرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم الا نزع خفافنا اذا كنا سفرا ثلاثة ايام بلياليها الا من جنابة ولكن من بول وغائط ونوم - [00:16:16](#)

ولكن من بول وغائط ونوم فدل ذلك على ان البول الغائط من نواقض الوضوء واما الاجماع فقد حكاه غير واحد من اهل العلم فحكاه ابن المنذر وابن عبد البر وغيرهم من ممن ينقل الاجماع - [00:16:33](#)

وقوله رحمة الله الخارج من السبيلين يشمل البول والغائط وكذلك الريح واما شموله للريح فايضا بالاجماع المستند الى قوله صلى الله عليه وعلى الله وسلم فلا ينصرف حتى يسمع صوتها - [00:17:01](#)

او يجد ريحاما فدل ذلك على ان الريح سواء كانت اه بصوت او بغير صوت تنقض الوضوء وبهذا يعلم ان قوله الخارج من السبيلين ليس قصرا للحكم على البول والغائط بل - [00:17:25](#)

وما يلحق بهما ومنه الريح بالاتفاق وكذلك المذى فان المذى ينقض الوضوء بالاتفاق الا انهم اختلفوا في المبدأ في تخفيف آآ التنطهر منه لكن من حيث اللغو لا خلاف بين العلماء في ان المذى ان خروج المذى ينقض الوضوء - [00:17:52](#)

ويستند ذلك الى قول النبي صلى الله عليه وسلم في حديث المقداد ابن اسود يغسل ذكره ويتوضا وكذلك الخروج دم المستحاضة ينقض الوضوء في قول جماعة من اهل العلم لقول النبي صلى الله عليه وسلم - [00:18:25](#)

توضئي لكل صلاة والمقصود ان الخارج من السبيل يشمل كل خارج ولهذا قال قليلا كان او كثيرا طاهرا كان او نجسا وهو في الاصل منصرف الى الخارج المعتاد - [00:18:45](#)

ولذلك اختلفوا في الخارج غير المعتاد. الخارج المعتاد للبول والغائط والريح ودم الاستحاضة عند النساء والمذى كل هذه امور تعد من المعتاد في الخروج اما ما غير المعتاد كما لو خرج منه حصاة - [00:19:06](#)

ونحو ذلك فان هذا غير معتاد لكنه ينقض الوضوء في قول في قول جمهور العلماء وقوله رحمة الله قليلا كانوا كثيرا لان الله جل وعلا لم يقيد المجيء للغائط بشيء - [00:19:31](#)

محددة وبقدر محدد بل قال او جاء احد منكم من الغانط والذي يأتي الغانط يأتي لقليل ولكثير - [00:19:55](#)